العرب
الخميس 2021/10/07
السنة 44 العدد 12202

هيئة تحرير الشام تفاقم الخلافات بين أنقرة وموسكو في إدلب

تحشيد قوات النظام السوري في إدلب يعكس فشل لقاء أردوغان – بوتين

فاقم فشل أنقرة في ضبط الجماعات المتطرفة الموالية لها في إدلب الخلافات مع موسكو وأعاد التصعيد مجددا إلى المنطقة التي باتت مفتوحة على عملية عسكرية واسعة النطاق، وهو ما عمل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على تلافيه خلال لقائه مؤخرا بنظيره الروسي فلاديمير بوتين.

ضوء أخضر روسي لقوات النظام

إدلب (سوريا) – يعكس تحشيد قوات النظام السوري في إدلب استعدادا لشن هجوم على الفصائل المسلحة الموالية لتركيا فشل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في تثبيت التهدئة في المنطقة بعد لقائه بنظيره الروسي فلاديمير بوتين مؤخرا في سوتشي، فيما يفاقم فشل أنقرة في إنهاء سيطرة هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقا) على المحافظة الخلافات مع موسكو.

وحذر المتحدث باسم حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا عمر جليك الثلاثاء من أن أي توتر ينجم في محافظة إدلب سيؤدي إلى موجات هجرة ومآس إنسانية جديدة، مؤكدا أن بلاده مهتمةً اهتماما بالغا بالحفاظ على السلام والاستقرار بشكل دائم في إدلب (شمال غرب) ومناطق أخرى من سوريا.

عمر جليك

مهتمون بالحفاظ على السلام والاستقرار بشكل دائم في إدلب

وفي مايو 2017 أعلنت تركيا وروسيا وإيران التوصل إلى اتفاق على إقامة "منطقة خفض تصعيد" في إدلب، ضمن اجتماعات أستانة المتعلقة بالشأن السوري. إلا أن قوات النظام السوري وداعميها يهاجمون المنطقة بين الحين والآخر، رغم اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في الخامس من مارس 2020.

ويرى محللون أنه لا يمكن لقوات النظام السوري شن هجمات في إدلب دون ضوء أخضر روسي، وهو ما يؤشر على تغيير موسكو لاستراتيجيتها في المنطقة حيث توفر مقاتلات روسية غطاء جويا لقوات النظام خلال هذه الهجمات.

ويشير هؤلاء إلى أن تكثيف الهجمات الجوية الروسية على مناطق سيطرة المعارضة في شمال غربي سوريا يعد عاملاً مهماً في تفاقم الجدل حول تنفيذ كل من أنقرة وموسكو للاتفاقيات الموقعة بينهما بشأن شمال سوريا. وتخضع محافظة إدلب في شمال غربي سوريا إلى حد كبير لسيطرة هيئة تحرير الشام التي تعتبرها الأمم المتحدة إرهابية، وهو ما يشكل اختلافا خطيرا للغاية بين تركيا التي تدعم هذه الكيانات وروسيا.

وترى أنقرة أنها نفذت بنود الاتفاق الموقع بخصوص إدلب وامتثلت لكافة ما توجب عليها، بما في ذلك إزالة التنظيمات المتطرفة عن الممر الآمن، في حين تعتبر موسكو أنها تستهدف الإرهابيين فقط.

وتنتقد روسيا تركيا لعدم تنفيذ البنود المتعلقة بالجماعات المتطرفة وفتح الطرق السريعة، بينما تنتقد تركيا روسيا لخرقها وقف إطلاق النار وعدم وفائها بالتزاماتها في تل رفعت ومنبج، ما يشير إلى وجود مأزق متبادل بين مواقف البلدين.

ويهدف اتفاق سوتشي الموقع في 2018 بين تركيا وروسيا وإيران بشكل رئيسي إلى الحفاظ على حالة عدم الصراع في إدلب، بحيث تتعهد روسيا بلجم النظام السوري من أجل الامتثال لوقف إطلاق النار مقابل ردع تركيا للجماعات المسلحة المتطرفة الموالية لها.

ويؤكد متابعون أن تركيا اتخذت بعض الخطوات على الأرض، إلا أنها لا تزال تواجه صعوبات كبيرة، من بينها أنشطة العناصر المتطرفة الخارجة عن السيطرة.

والاثنين أكدت وسائل إعلام روسية أن النظام السوري دفع بتعزيزات عسكرية ضخمة إلى مناطق التماس مع فصائل المعارضة السورية بريف محافظة إدلب الجنوبي في شمال غربي سوريا.

ونقلت وكالة سبوتنيك الروسية عن مصدر ميداني مسؤول (لم تسمه) قوله إن "قوات النظام أرسلت تعزيزات عسكرية ضخمة ونوعية إلى جبهات ريف إدلب الجنوبي، شملت دبابات ومدرعات وآليات عسكرية وجنودا، كما شملت عربات عسكرية ومعدات لوجستية وفرق اقتحام".

وأضاف المصدر أن "التعزيزات تأتي ضمن خطة لرفع كامل الجاهزية على محاور الاشتباك مع فصائل المعارضة في جبل الزاوية وسهل الغاب وريف اللاذقية الشمالي الشرقي".

وبخصوص احتمال شن عمل عسكري أشار المصدر إلى أن المعطيات السياسية والميدانية كافة تشير إلى عدم قدرة تركيا على ضبط فصائل المعارضة التي تنفذ هجمات منسقة ضد مواقع قوات النظام والقرى والبلدات الآمنة على طول خطوط التماس، ما يتناقض مع الاتفاقات بين موسكو وأنقرة.

وذكر أن بلدات وقرى ريف حماة الشمالي الغربي تتعرض لهجمات يومية، لافتاً إلى أن قوات النظام معنية بإبعاد خطر فصائل المعارضة، وهذا "لن يتم إلا من خلال عمل عسكري واسع النطاق".

وأعرب وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف الاثنين عن قلقه من أن التهديد "الإرهابي" مستمر في إدلب ويتزايد في بعض المناطق الأخرى، داعياً تركيا إلى تطبيق الاتفاقيات الموقعة مع روسيا حول عزل الإرهابيين، وخاصة هيئة تحرير الشام.

وتركز روسيا عادة على استهداف مجموعات تنتمي إلى هيئة تحرير الشام عند كل مطب تشهده العلاقات الروسية – التركية في سوريا منذ التوصل إلى اتفاق الهدنة.

وتحولت الأزمة السورية إلى مأساة إنسانية عصية على الحل، جراء المصالح والمواقف المتناقضة للفاعلين الكثر المؤثرين فيها؛ فبينما تقف الولايات المتحدة الحليف السابق لتركيا في جبهة ضدها بسوريا –وخصوصا في ما يتعلق بالأكراد (قوات سوريا الديمقراطية)– تحولت روسيا العدو السابق لتركيا إلى شريك استراتيجي لها. وفي مقابل ذلك هناك خلاف تركي – روسي حول كلّ من إدلب ومنبج وشرق الفرات، وهناك تناقض آخر بين الطرفين، حيث تدعم موسكو نظام الأسد عسكريا، في حين تعارضه أنقرة بقوة.

وتعتبر إدلب من أهم قلاع قوات المعارضة السورية، عقب تحريرها من النظام في مارس 2015.

وتزداد الأهمية الاستراتيجية لإدلب من موقعها المجاور لمحافظة اللاذقية، التي تعدّ من أهم معاقل النظام وخزانه البشري، والتي تتضمن أيضا القاعدة العسكرية الروسية في حميميم.

ويشير الخبير السياسي الروسي فيودور لوكيانوف إلى أن المصالح الروسية والتركية في المنطقة "متعارضة تماما"، مضيفا أن "جميع الاتفاقيات التي تم التوصل إليها –بشأن انسحاب المسلحين من شمال غرب سوريا، وقيام تركيا بنقلهم إلى مكان آخر لأن لديها وحدة كبيرة هناك– لا يتم تنفيذها".

وتخشى أنقرة أن يؤدي تفجر الوضع في إدلب إلى موجة هجرة جديدة. ومن شأن أي عملية عسكرية جديدة في المنطقة أن تسفر عن تداعيات كارثية بالنسبة إلى المدنيين المحليين الذين يقدر عددهم بنحو 4 ملايين شخص.

وتقول السلطات التركية إنها استقبلت على أراضيها حوالي 3.5 مليون لاجئ من سوريا وقد تجاوزت طاقاتها في هذا المجال.

وأكد أردوغان ذلك قبل لقاء بوتين بالقول "لم نعد نستطيع تحمل موجات هجرة جديدة". وتحتضن تركيا قرابة 4 ملايين سوري.

الضغوط تعجل بحل لجنة إزالة التمكين في السودان

الخرطوم – دعا مجلس قبلي يقود الاحتجاجات بشرق السودان الثلاثاء الحكومة الانتقالية إلى حل لجنة إزالة التمكين وإعادة تشكيلها من كفاءات مستقلة، فيما تبدو اللجنة غير قادرة على الدفاع عن نفسها ما يقوض مهامها ويعجل بحلها.

وفي العاشر من ديسمبر 2019 أصدر رئيس المجلس السيادي عبدالفتاح البرهان قرارا بتشكيل "لجنة إزالة التمكين ومحاربة الفساد"، لإنهاء سيطرة رموز نظام الرئيس المعزول عمر البشير على مفاصل الدولة ومحاربة الفساد واسترداد الأموال المنهوبة، لكن معارضين يرون أنها "لجنة سياسية تشكلت بغرض الانتقام من رموز النظام السابق".

وتتعرض قرارات اللجنة للعديد من الطعون التي تؤثر سلبا على قدرتها القيام بأدوارها، لاسيما أنها تواجه انتقادات كبيرة من جهات وتيارات سياسية عديدة. والثلاثاء أصدرت دائرة الطعون بالمحكمة العليا بالسودان 11 قرارا بإعادة مواطنين لوظائفهم، كان قد تم فصلهم في وقت سابق بموجب قرارات صادرة عن لجنة إزالة التمكين ومحاربة الفساد واسترداد الأموال.

وألغت دائرة الطعون بالمحكمة برئاسة محمد علي محمد بابكر أبوسبيحة 11 قرارا للجنة المذكورة تنص على فصل قضاة ومستشارين ووكلاء نيابة وموظفين في مؤسسات حكومية أبرزها السلطة القضائية ووزارتا العدل والنفط والصندوق القومي للتأمينات الاجتماعي والمعاشات وغيرها.

وقال عضو لجنة إزالة التمكين وجدي صالح إن دائرة الطعون التي أصدرت القرارات لم تطلب من لجنته حتى الحيثيات أو الملفات.

وفي الحادي عشر من يناير الماضي تقدم أكثر من ألفي شخص في السودان بطلبات استئناف إلى القضاء من أجل إعادتهم إلى وظائفهم بعد فصلهم بقرارات من لجنة إزالة التمكين. وأصدرت لجنة إزالة التمكين في 2019 قرارات بإنهاء خدمة المئات من العاملين في مؤسسات الدولة، بينهم قيادات ومستشارون وقضاة ودبلوماسيون، بدعوى تبعيتهم لنظام الرئيس المعزول عمر البشير (1989 – 2019).

وأوضحت المحللة السياسية شمائل النور أن هناك نقاط ضعف عديدة تجعل اللجنة مستهدفة من جهات عديدة، على رأسها ما يتعلق ببنيتها القضائية، كما أن الصفة السياسية التي تتسم بها تجعل قراراتها تتم بناء على معايير سياسية أيضا، لذلك فإن قرار المحكمة يبدو طبيعيا لأنه ذكر أن اللجنة ليست هي الجهة صاحبة الاختصاص.

ولكنها أشارت في تصريحات لـ"العرب" إلى أن ما تتعرض له اللجنة من هجمات شرسة خلال الأيام الماضية أيضا يعد عملا سياسيا يُقرأ في إطار التناحر الذي تعيشه المكونات السياسية المختلفة، وهو ما يجعل بقاءها أو رحيلها رهين الوصول إلى تسوية سياسية جديدة بين المدنيين والعسكريين.

وتواجه لجنة إزالة التمكين في السودان اتهامات متصاعدة من اتجاهات سياسية مختلفة وتلاحقها انتقادات من قوى ثورية ومحسوبين على النظام السابق في آن واحد.

ولم تتوقف الأنباء عن التشكيك في نشاط اللجنة ومدى قانونيتها ومصير الأموال التي تعلن عن تجميدها وكيفية إدارة العمل داخلها، وتعرض الكثير من أعضائها لحملات ممنهجة عجلت بممارسات لم تؤكدها اللجنة أو تنفها بشأن وجود تسويات غير معلن عنها مع الشركات والأفراد التابعين لنظام الرئيس السوداني السابق.

ويذهب متابعون للتأكيد على أن توجيه اللوم إلى أعضاء اللجنة بدلا من دعم تحركاتهم يبرهن على تخل غير معلن عن دعمها وتحصينها ، وهو ما يشكل إضعافا لأدوارها إن استمرت في مهمتها بالشكل الحالي.

شمائل النور

هناك نقاط ضعف عديدة تجعل اللجنة مستهدفة

محمد فاروق سليمان

اللجنة تسيس حكم القانون وفق نفس نهج النظام السابق

وأوضح القيادي السابق بقوى الحرية والتغيير محمد فاروق سليمان أن مراجعة أخطاء لجنة تفكيك التمكين لا يجب أن تخضع لتراشق المدنيين والعسكريين، ولكنها تحتاج منهجا متكاملا يبدأ بادعاء ومحكمة مختصة بمراجعة القرارات السابقة تحديدا المرتبطة بمصادرة أي ممتلكات أو إلغاء أي اتفاقات دخل السودان طرفا فيها، وإصدار حكم قضائي مكتمل الأركان يتيح متابعة واسترداد الأصول والأموال داخل وخارج السودان.

وأضاف في تصريحات لـ"العرب" أن العواصف التي تجابهها اللجنة في الوقت الحالي تخلق صعوبة في عمل اللجنة، لكن المشكلة الأكبر ترتبط بطريقة تكوينها وأدائها فهي تسييس لحكم القانون وفق نفس نهج النظام السابق، وهو ما يشكك في قيمة عملها ويعد ذلك تهديدا حقيقيا لعملية تفكيك نظام الثلاثين من يونيو كحق أبطلته الممارسة من قبل هذه اللجنة.

أجندات سياسية تقوض عمل اللجنة

إسرائيل تقترب من توقيع اتفاقيات تطبيع جديدة

تل أبيب – كشف وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد أن حكومته بصدد توقيع اتفاقيات تطبيع جديدة مع دول، رفض الكشف عن أسمائها، وذلك بعد أكثر من عام على تطبيع ثلاث دول عربية علاقاتها مع تل أبيب عقب وساطة الولايات المتحدة.

وقال لابيد الثلاثاء ، خلال مشاركته في اجتماع للجمعية العامة للاتحادات اليهودية بأميركا الشمالية، إن إسرائيل تقوم بتوسيع جهود اتفاقات أبراهام، في إشارة إلى اتفاقيات تطبيع وقعتها إسرائيل مع كل من الإمارات والبحرين في سبتمبر 2020، فضلا عن استئناف العلاقات مع المغرب، وتوقيع إعلان عن قرار بالتطبيع مع السودان.

ورفض الوزير الإسرائيلي الإشارة إلى الدول التي تجرى مساع لإقامة علاقة دبلوماسية مع إسرائيل، مرجعا الأمر إلى أن الكشف عن أسماء تلك الدول سيضر بمساعي تطبيع العلاقات.

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو صرح نهاية العام الماضي أن اتفاقيات تطبيع إضافية مع دول عربية وإسلامية ستعلن في وقت أقرب مما كان متوقعا، وسط تكهنات بأن إندونيسيا أو سلطنة عُمان قد تقوم بتطبيع العلاقات مع إسرائيل.

وذكرت صحيفة جيروزاليم بوست الإسرائيلية في وقت سابق أن جاكرتا ومسقط تقتربان من إقامة علاقات مع تل أبيب، كما نقلت الصحيفة عن وزير المخابرات السابق إيلي كوهين قوله إن هناك إمكانية لإبرام صفقات مع إندونيسيا وعُمان وموريتانيا والنيجر.

ومنذ أيام، نقلت قناة i24 الإسرائيلية عن وزير التعاون الإقليمي الإسرائيلي عيساوي فريج قوله، إن "الدولة التالية التي قد تطبع علاقاتها مع إسرائيل، ستكون العراق"، مضيفاً "أمامنا العراق بالإضافة إلى دولة أخرى في الطريق".

وفي آخر سبتمبر الماضي أعلنت الرئاسة والحكومة العراقيتان رفضهما القاطع لدعوات التطبيع مع إسرائيل.

> تكهنات بأن تقوم إندونيسيا وسلطنة عُمان بتطبيع العلاقات مع إسرائيل بعد الإمارات والبحرين والمغرب

واحتفت تل أبيب الشهر الماضي بالذكرى الأولى لتوقيع اتفاقيات التطبيع ، حيث التقى رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت وزيري خارجية البحرين والإمارات، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتطرق بينيت إلى العلاقات بين إسرائيل ودول عربية، في كلمة له أمام الدورة 76 للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك نهاية سبتمبر الماضي قائلا إن "المزيد قادم من اتفاقيات أبراهام". وأشاد بـ"تطبيع العلاقات مع دولة الإمارات والبحرين والمغرب والسودان".

وفي 2020، وقعت أربع دول، بوساطة أميركية، اتفاقيات لإقامة علاقات مع إسرائيل تُسمى اتفاقيات أبراهام.